البطالة
وأزمة الاقتصاد في لبنان

عماد حبيب هاشم*

تعدّ البطالة من المظاهر العالمية غير أن حجمها يتفاوت من بلد إلى آخر، وتعدّ نسبة العاطلين في أي مجتمع مقياسًا مهمًا لمستوى المعيشة الّتي يعيشها السّكان. من المعلوم أنّ البطالة مشكلة معقدة تعانيها الشّعوب كلّها على اختلاف مشاربهم وأجناسهم، لكن هذا لا يعني أنّ ليس هناك حل ناجع للحدّ من آثارها على المجتمع.

إنّ البطالة صارت تحسب من أخطر المشكلات الّتي تواجه المجتمع اللّبناني لكونها تشكل إهدارًا لعنصر العامل البشري مع ما يتبع ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة، كما تشكل بيئة خصبة لنمو الجريمة والتّطرف وأعمال العنف، وسببًا رئيسًا في انخفاض مستوى معيشة الغالبية العظمى من المواطنين، وفي تزايد أعداد من يقعون تحت خطر الفقر المطلق. فالبطالة مشكلة اقتصادية، كما هي مشكلة اجتماعية، وأمنية، وسياسية. وتتحوّل في كثير من الأحيان إلى مشكلة أساسية معقدة، وتؤكد الإحصاءات أنّ هناك أكثر من نصف مليون عاطل عن العمل في لبنان[1] من جيل الشّباب، وبالتالي يعانون حالات معيشية صعبة، وتخلف أوضاعهم الصّحية، وعجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم. كما تفيد الإحصاءات العلمية أنّ للبطالة آثارها السيّئة على الصّحة النّفسية، كما لها آثارها على الصّحة الجسدية.

1- تعريف البطالة

إن تعريف العاطل بأنه من لا يعمل، هو التّعريف الصّحيح والكافي، لكن الحقيقة هي أنه ليس كل من لا يعمل يعدّ عاطلًا، وليس كل من يبحث عن عمل يعدّ أيضًا عاطلًا، فدائرة من لا يعملون تعدّ أكبر بكثير من دائرة العاطلين عن العمل.

عند إعداد الإحصاءات الرّسمية عن البطالة لابدّ أن يجتمع شرطان أساسيان:

– أن يكون قادرًا على العمل، وبالتّالي يخرج من دائرة العاطلين كلّ من العجائز والمرضى.

– أن يبحث عن فرصة للعمل، وبالتّالي يخرج بذلك من دائرة العاطلين كلّ من الطّلبة في المدارس والمعاهد والجامعات ممن هم في سن العمل، لكنهم لا يبحثون عنه. كما يخرج أيضًا بمقتضى هذا الشّرط، الأفراد القادرون على العمل، لكنّهم لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا تمامًا نتيجة فشلهم السّابق في الحصول على عمل.

كذلك يخرج من دائرة العاطلين "أولئك الّذين لا يبحثون عن عمل نتيجة لكونهم على درجة عالية من الثّراء تجعلهم في غنى عن العمل"[2].

طبقًا لمنظمة العمل الدّولية فإنّ العاطل عن العمل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السّائد لكن من دون جدوى.

وقد عرّفت البطالة أيضًا، بأنها "حالة خلو العامل من العمل مع قدرته عليه بسبب خارج عن إرادته"، أما منظمة العمل الدّولية فقد عرّفت العاطلين عن العمل بأنهم: "الأشخاص الّذين هم في سن العمل والرّاغبون فيه والباحثون عنه لكنّهم لا يجدونه في فترة الإسناد"[3].

أمّا التّعريف الاجرائي للبطالة فهو: كل إنسان قادر على العمل، راغب فيه، باحث عنه، يقع في دائرة القوى المنتجة؛ أي يكون عمره ما بين 15 و60 سنة، مدرّب على العمل؛ أي له حرفة أو خبرة ما، ولا تتوفر لديه فرصة للعمل، ولا يملك رأس مال نقدًا كان أو عينًا.

2- أسباب مشكلة البطالة

ترجع أسباب مشكلة البطالة في الجزء الأكبر منها، إلــى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد كاقتصاد نامٍ يعاني اختلالات هيكلية داخلية وخارجيةً تتمثل فـي الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدّولة، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كلّ من الادّخار والاستثمار وبالتّالي الإنتاج والاستهلاك.

تُرجع الدّراسات الحديثة أسباب البطالة إلى:

– التّخلف الاقتصادي في الدّول النّامية وهو اجتماعي المنشأ، فكلما "زاد التّضخم السّكاني، زادت نسبة البطالة ارتفاعًا"[4]، فالزّيادة السّريعة في النّمو السّكاني، ينشأ عنها خلل في التّوازن بين قوى العرض والطّلب وسوق العمل، أي يؤدّي النّمو السّكاني إلى زيادة نمو القوى العاملة.

– أدّت "ندرة الموارد الاقتصادية إلى عدم وجود فرص وظيفية للعاطلين عن العمل، خصوصًا مع التّحولات الكبيرة، الّتي يمر بها الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني"[5]، وهو الأمر الّذي يشكّل عبئًا إضافيًا على الدّولة في تمويل عمليات التّنمية.

– عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين، فهناك أعداد هائلة من الخريجين الحاصلين على مؤهلات علمية بأنواعها المختلفة ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم.

– عدم تحديث أساليب العمل وطرق تطويره، وعدم التّوسع في أماكن الإنتاج أو تنفيذ مشروعات جديدة.

– توظيف بعض الشّباب في أعمال مؤقتة وأشغال لا تحتاج إلى خبرات، وبأجور متدنية ومن دون عقد أو تأمينات ما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة.

– انتشار ثقافة احتقار العمل اليدوي العضلي والحطّ من شأنه، وفي مقابل ذلك تمجيد العمل الذّهني المرتبط بالوظيفة أو بالعمل الحر.

3- الآثار النّاجمة عن البطالة

تشكّل البطالة سببًا رئيسًا لمعظم الأمراض الاجتماعية في أيّ مجتمع، كما أنّها تمثل تهديدًا واضحًا للاستقرار الاجتماعي والسّياسي والاقتصادي، فالبطالة بمعناها الواسع لا تعني فقط حرمان الشّخص من مصدر معيشته، وإنّما تعني أيضًا حرمانه من الشّعور بجدوى وجوده.

يذكر أنّ معظم المشكلات الاجتماعية والنّفسية والأخلاقية الّتي انتشرت في الآونة

الأخيرة سببها تفاقم نسبة البطالة في المجتمعات. والسّؤال الّذي يطرح نفسه هنا، ما هي الآثار النّاجمة عن البطالة؟

يمكن تلخيص هذه الآثار في النّقاط التّالية:

3-1 الآثار الاجتماعية:

تبرز ظاهرة البطالة كتعبير عن سوء العلاقات الاجتماعية وإجحافها، كوجه آخر لسوء توزيع العمل الاجتماعي أو تقسيمه، وسوء توزيع الدّخل والثّروة، على المستويين المحلي والوطني، وعلى المستوى العالمي بين الدّول الغنية والدّول الفقيرة، وبالتّالي تشكّل البطالة آفة اقتصادية واجتماعية وأخلاقية معًا، ليست نتيجة طبيعية للتقدّم التّاريخي، وخصوصًا أنّها ليست نتيجة حتمية للتّقدم العلمي والتّقني، إنّما هي "ناجمة عن فساد وخلل أساسي في النّظام الاجتماعي السّائد، في العملية الاقتصادية/الاجتماعية كلّها الجارية اليوم في ظلّ العولمة وعلى جميع الأصعدة، الدّولية والإقليمية والمحلية"[6].

يترتب على البطالة مجموعة من الآثار الاجتماعية والنّفسية، إذ يشعر العاطلون بالإحباط واليأس وعدم الانتماء للدّولة، فتنتشر الجريمة بأنواعها، ويكون "واقع البطالة وما ينجم عنها نتيجة لفقدان مصدر العيش أشد على القطاعات الأضعف في المجتمع، وهم الفقراء والنّساء، أضف إلى ذلك الانحرافات الفكرية، وانتشار الشّعور بالحقد والبغضاء نحو الطّبقات الّتي تحيا في بحبوحة من العيش"[7].

تساعد البطالة على زيادة حالة ما يسمّى بالتّشرذم الاجتماعي، وتؤدّي حالة التّعطل الدّائم والمؤقت عن العمل وما يصاحبها من مشكلات اجتماعية وضغوطات، إلى التّفكير جدّيًا بالهجرة إلى مجتمعات أخرى.

3-2 الآثار الاقتصادية:

تعدّ إحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، وهو أيضًا من العوامل المشجعة على الهجرة، ويقول الخبراء إنّ مشكلة الهجرة تكاد تكون مشكلة اقتصادية بالأساس، فعلى الرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظّاهرة، إلا أنّ الدّوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب، ويتضح ذلك من التّباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدّرة للمهاجرين، والّتي تشهد غالبًا افتقارًا إلى عمليات التّنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدّول المستقبلة للمهاجرين، إذ تقدّر منظمة العمل الدّولية حجم الهجرة السّرية ما بين 10 إلى 15% من عدد المهاجرين في العالم البالغ عددهم حسب التّقديرات الأخيرة للأمم المتحدة نحو 180 مليون شخص[8].

أما في ما يتعلق بالآثار الاقتصادية للبطالة على المستوى الكلّي، فالكلّ يعرف أن أهمّ مؤشر في اتجاهات الطّلب على العمل هو نموّ الإنتاج، وبالتّالي فإنّ تباطؤ النّمو الاقتصادي يعني ارتفاعًا في معدّلات البطالة. وهكذا، فإنّ الوضع في لبنان بصورة عامة ومنذ عشر سنوات تقريبًا يتلخص في ضعف أداء الإنتاج مقارنة بنمو سريع في القوة العاملة. كما تبيّن الإحصائيات أنّ النمو في القوة العاملة قد

فاق الزّيادة الّتي طرأت على فرص التّوظيف في المنطقة العربية[9].

4- معدل النّشاط الاقتصادي في لبنان:

سجّل معدّل النّشاط الاقتصادي للسّكان في لبنان نموًّا طفيفًا خلال السّنوات الماضية بينما سجّل أعلى معدّل في هذا الإطار عند فئة الشّباب، وعلى الرغم من كون النّساء يمثلن نصف عدد السّكان، إلا أنّ معدل النّشاط الاقتصادي بلغ نحو 27% بين النّساء، أي أقل من ثلث معدّل النّشاط الاقتصادي لدى الرّجال البالغ 73%. أمّا الأسباب الكامنة وراء تدني معدلات النّشاط الاقتصادي لدى النّساء فنذكر من بينها الإنجاب والاضطلاع بالمسؤوليات الأسرية[10].

بلغ معدّل النّشاط الاقتصادي (نسبة العاملين والعاطلين من العمل) 48% في العام 2009، نسبة إلى السّكان البالغين من العمر 15 سنة وما فوق وبتعبير آخر، فإن نصف السّكان تقريبًا يعملون أو مستعدون للعمل.

وقد وصل معدل النّشاط الاقتصادي لدى الرّجال ما بين 25 و60 عامًا أكثر من 90%. في حين أنّ معدل النّشاط الاقتصادي لدى النّساء بلغ ذروته عند الفئة العمرية ما بين 25 و29 سنة، إذ سجّل 47%، آخذًا بالانخفاض تدريجيًا مع تقدّم الفئات العمرية[11].

يبدو جليًا أنّ الخدمات تحوز على الجزء الأكبر من الاقتصاد، تليها التّجارة ثمّ الصّناعة.

شهدت المرحلة نفسها انخفاضًا في معدلات البطالة بشكل عام؛ إلا أنّ هذا المعدل يبقى عاليًا بين فئتيْ الشّباب والنّساء.

إن أحد الأسباب الّتي تؤدّي إلى مستوى معدل بطالة منخفض نسبيًا في لبنان، قد يكون الهجرة الخارجية للشّباب العالي الكفاءة، بحثًا عن فرص عمل في الخارج. وتشير الإحصاءات إلى أنّ نصف المهاجرين اللّبنانيين لم يكن لديهم عمل قبل الهجرة، وبالنّسبة الى أغلبيتهم فإنّ السّبب الرّئيس للهجرة كان البحث عن عمل.

5 - البطالة في لبنان

إن أزمة البطالة في لبنان هي أزمة مُزمنة نـاتجة عـن غياب سياسات حكومية واضحة لسوق العمل، وعن الفارق الشّاسع بين متطلبات سوق العمل وبرامج إعداد الكادرات المهنية والتّقنية في الجامعات، وبين الوضع الاقتصادي المُتدهور منذ سنوات عديدة. وما زاد الوضع حدّة:

- الأزمة المالية العالمية الحالية الّتي أدت إلى صرف لبنانيين عاملين في دول خليجية، ودول أوروبية، ودول شمال أفريقيا نتيجة الوضع الاقتصادي، إلى جانب أزمة الدّيون السّيادية والاضطربات التي تصيب العالم العربي.
- الوضع الاقتصادي المتردي في لبنان بعدما ضُرب قطاع الخدمات، وقد أدّى رفع الحد الأدنى للأجور إلى صرف قسم من الموظفين والعاملين.

يستند تعريف البطالة المستخدم في هذا الجزء، إلى التّعريف القياسي (الضّيق) لمنظمة العمل الدّولية، والّذي يعدّ أنّ الأشخاص يصنفون على أنهم عاطلون عن

العمل إذا كان عمرهم بين 15 و64 عامًا، ولم يكونوا في العمل خلال الفترة المرجعية الّتي هي الأسبوع السّابق للمسح. ولكنهم كانوا يبحثون فعليًا عن عمل ومستعدين للعمل.

هذه الشروط الثّلاثة مجتمعة، أنتجت معدّل بطالة قدره 16% في العام 2015 على الصّعيد الوطني.

وإذا تمعنّا بنسب البطالة، نجد أنها مرتفعة عند النّساء (10%) أكثر من الرّجال (5%). وقد سجّلت أعلى مستويات البطالة بين الشّباب (ما دون 30 سنة)، وخصوصًا لدى النّساء.

سجّل لبنان الشمالي وبيروت أعلى مستويات بطالة (نحو 32%)، وسجّل أدنى معدّل في محافظة الجنوب (8%) كما في قضاءي بعلبك والهرمل[12].

من الملاحظ أن معدلات البطالة مرتفعة بين الأشخاص ذوي المهارات العالية في لبنان، فقد بلغ هذا المعدل 9% لدى الأشخاص الحائزين على شهادات جامعية، و8% لدى الأشخاص في المستوى التّعليمي الثانوي.

إذا استثنينا فئة الأشخاص الّذين لم يلتحقوا بأي منهج تعليمي نظامي، نجد أنّ معدّل البطالة عند النّساء أعلى منه عند الرجال بصرف النّظر عن المستوى التّعليمي المحصّل. ويظهر معدل بطالة مرتفعًا عند النّساء في المستوى التّعليمي الثّانوي بشكل خاص يزيد عن 14%.

يبدو أن مكاتب الاستخدام (العامة والخاصة) لم تُستعمل بشكل واسع من قبل طالبي العمل العاطلين عن العمل. لأنّ نحو 36% من العاطلين عن العمل قرروا البحث عن عمل عن طريق أصدقاء أو أقارب أو أحد معارفهم.

تأتي الوسائل النّظامية في البحث عن عمل كإيداع الطّلبات مباشرة لدى أصحاب العمل، أو استخدام الإعلانات في المرتبتين الثّانية والثّالثة كأكثر الوسائل المستعملة في البحث عن عمل.

5-1 البطالة والهجرة

تبيّن أن 6% من إجمالي الأسر في لبنان كان لديها شخص مهاجر على الأقل خلال المرحلة الممتدة ما بين 2004 و2009، وقد لاحظنا معدلات بطالة مرتفعة بين الأشخاص الحائزين شهادات جامعية. ونجد أنّه تم استقطاب هؤلاء من قبل اقتصاديات أخرى، وبشكل رئيس من دول الخليج، وأوروبا وأميركا. وقد ترتبط خصائص الهجرة بشكل مباشر مع سوق العمل في أي بلد.

وهذه بعض البيانات الأساسية من الإحصاءات عن الهجرة[13]:

- نحو 48% من المهاجرين ما بين 2004 و2009 لم يكن لديهم عمل قبل الهجرة.
- 44% حائزون شهادات جامعية.
- 66% من المهاجرين هاجروا بهدف البحث عن عمل في اقتصاد آخر.
- 77% من إجمالي المهاجرين خلال المرحلة ما بين 2004 و2009، كانوا ما دون 35 سنة.

5-2 الأشخاص غير النّاشطين اقتصاديًّا

يمكن القول إنّ 52% من الأشخاص من عمر 15 سنة وما فوق هم من غير

النّاشطين اقتصاديًّا؛ أغلبيتهم من النّساء (74%) لا يعملون ولا يبحثون عن أي عمل، نصف الأشخاص غير النّاشطين هم من المتزوجين (53%)، وقد أنهى ربعهم على الأقل التّعليم الثّانوي (25%)، و34% منهم كانوا ما دون 25 سنة.

وقد تبيّن أن معدلات غير النّاشطين تتقلص مع تقدم العمر. إذ تنخفض من (22%) ما دون سن 19 عامًا إلى 5% في الـ60 من العمر. وهناك نحو 80% من إجمالي غير النّاشطين هم زوجة أو زوج ربّ الأسرة أو أحد أبنائهم أو بناتهم. ونحو 17% من أرباب الأسر هم في الوقت نفسه غير ناشطين اقتصاديًّا. نصفهم من الرّجال (57%) والبقية من النّساء 64%، (43%) منهم عملوا سابقًا، أما أغلبيتهم (60%) فقد بلغوا 65 سنة وما فوق[14].

6- معالم أزمة الاقتصاد اللبناني

يمكن تقسيم الأسباب على المحاور التالية:

أ- أسباب بنيوية تاريخية كانت قائمة قبل الحرب:

1- الصراع بين اتجاهين متناقضين في السياسة الاقتصادية اللبنانية

بعد نيل الاستقلال سادت لبنان وجهة نظر اقتصادية تقول بضرورة تخصص لبنان في الخدمات التجارية والمصرفية والسياحية، وأدت بيروت دور المركز الإقليمي الوسيط بين الاقتصادات الغربية المتطورة والمحيط العربي.

وقد أتت الظروف الإقليمية لتساعد وتدفع هذا الاتجاه نحو سياسات اقتصادية في لبنان يهيمن عليها حصريًّا مبدأ تشجيع القطاعات الخدماتية على حساب القطاعات الإنتاجية، والزراعية والصناعية. فالانقلابات العسكرية التي حصلت في دول الجوار وتحول اقتصاداتها إلى اقتصادات اشتراكية مقفولة، وهروب الرساميل العربية إلى لبنان، كذلك رجال المال والأعمال الذين وجدوا في بلدنا جوّ الحرية الاقتصادية، كل ذلك كان من العوامل التي أعطت دفعة قوية للاقتصاد اللبناني. هذا، بالإضافة إلى قدوم اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان والذين أصبحوا يدًا عاملة رخيصة، مما زاد من ربحية المنشآت الاقتصادية.

غير انه كان واضحًا بأن بيروت وبعض مناطق جبل لبنان، كانت المستفيدة الوحيدة من هذه التطورات، وان العنصر الشاب المنتمي إلى المحافظات الأخرى والمناطق الطرفية لم يكن يجد فرص العمل الكافية؛ وقد كانت البنية التحتية المناطقية لا تزال متخلفة، سواء بالنسبة إلى شبكة الطرق والمدارس أو المستشفيات ومياه الشفة، فضلًا عن عدم توفر الكهرباء.

غير ان المناطق الطرفية، وبشكل خاص الجنوب وعكار والبقاع، لم تستفد من معدلات النمو العالية التي عرفها لبنان خلال عهد الرئيس فؤاد شهاب (1902 – 1973) وبعده، مما خلق جوًا دافعًا لانخراط الجيل الشاب في الأحزاب السياسية العقائدية التي بدورها انخرطت في النزاعات الإقليمية التي اشتدت وطأتها بعد حربي 1967 و1973.

2- الاتجاه التاريخي نحو اضمحلال النشاطات الريفية والزراعية والنشاطات الحرفية في لبنان

إن النشاط الاقتصادي الرئيس للبنانيين خلال تاريخهم الطويل كان مرّكزًا في الأعمال الزراعية والحرفية، وقد ضُرب هذا النشاط بفعل منافسة المنتجات الاوروبية. إذ بدأ اللبنانيون يبحثون عن لقمة العيش خارج الوطن من خلال الهجرة إلى القارتين الأميركية والأوروبية، كما عانت المدن اللبنانية من هجرة عشوائية من الأرياف إليها من دون أن تتوفر فرص العمل الكافية لاستيعاب هذا العدد الكبير من المهاجرين. وقد تزايدت هذه الهجرة الداخلية بعد الاستقلال، وتواصلت حتى اندلاع الحرب الداخلية عام 1975. فقد أصبحت العاصمة تحتوي على نصف سكان لبنان في نهاية الستينات، كما تركز 80% من سكان لبنان على الشاطئ البحري ومدنه، وهذا خلل كبير في أية بنية اقتصادية، وهو مكلف للغاية من جميع النواحي، وبشكل خاص من ناحية حماية البيئة والمرافق السياحية الرئيسة. هذا بالإضافة إلى عدم احترام قوانين التنظيم المدني، وعشوائية طرق البناء في مدن لبنان وجباله.

3- تطوير ذهنية الاتكال على تحويلات المغتربين والظروف الإقليمية لتأمين الموارد المالية للبلاد

لقد عوضت عن خسارة المداخيل الزراعية والحرفية، تحويلات المغتربين اللبنانيين في الخارج إلى ذويهم في الوطن، فاعتاد جزء من اللبنانيين على العيش من هذه التحويلات دون القيام بعمل منتج. كما ان الفعاليات الاقتصادية التي يسودها كبار التجّار وأصحاب المصارف والأرصدة المالية الكبيرة والعقارات، اكتفت بالاتكال على التطورات الإقليمية المساعدة للاقتصاد اللبناني.

ب- أسباب ناتجة عن التطورات التي حصلت في لبنان والمنطقة خلال سنوات الحرب (1975 - 1990)

1- تطورات المنطقة

حصلت خلال هذه السنين تطورات عملاقة في المنطقة العربية يمكن تلخيصها بالشكل التالي:

- تطوير هائل لاقتصادات دول الخليج العربي حيث استعملت إيرادات النفط المتعاظمة في إقامة البنى التحتية المتطورة للغاية، وإنشاء المصارف العملاقة المتعددة الفروع عالميًا، كذلك إقامة مجموعات تجارية ضخمة، بالإضافة إلى تطوير الصناعات الحديثة.

- تحول الأنظمة المقفلة والاشتراكية الطابع في أقطار عربية مجاورة إلى اقتصادات منفتحة ومحررة من القيود السابقة، التجارية أو المالية، وبشكل خاص الاقتصاد المصري الذي استعاد مكانته في المنطقة، وانفتح انفتاحًا كليًا على الاستثمارات العربية والأجنبية، كذلك انفتاح سوريا الجزئي بعد تطوير البنية التحتية وبشكل خاص الطرقات والمرافق والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق السياحية المرموقة.

خلاصة القول إن دور لبنان التقليدي من الاستقلال حتى عام 1975 لم يكن له، عند انتهاء الحرب، الأهمية نفسها والقدرة

على التوسط مما كان يدرّ أرباحًا كبيرة لكبار رجال الأعمال، بل ان دول الجوار أقامت علاقات اقتصادية ومالية مكثفة مع مختلف الأسواق الخارجية، وأصبحت كل من البحرين مركزًا ماليًا مرموقًا، ودبي مركزًا تجاريًا وخدماتيًا عملاقًا.

2- التطورات اللبنانية

على عكس تطورات المنطقة، كانت التطورات في لبنان خلال هذه السنين سلبية للغاية يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

- نزيف بشري لا مثيل له خصوصًا على مستوى الأدمغة والكوادر والمهن الحرة.

- تدمير قدرات الإنتاج نتيجة الأعمال الحربية والنهب المنظم من قبل الميليشيات المتصارعة، مما أدى الى تضاؤل القدرات الإنتاجية في كل من القطاع الزراعي والصناعي والسياحي.

ج- أسباب ناتجة عن السياسات الإعمارية

1- تخطيط إعادة الإعمار بفرضية أحادية الجانب

لقد قامت كل الحكومات التي توالت على البلاد منذ نهاية 1992، على فرضية أن الاقتصاد اللبناني يمكن أن يعود إلى سابق عهده كمركز خدماتي وسيطي بين الاقتصادات العربية والاقتصادات الغربية المتطورة كما كان الحال قبل عام 1975. هو رهان هذه الحكومات على حصول السلام في المنطقة بشكل حتمي وسريع، بالرغم من كل السياسات الإسرائيلية العدوانية والسياسات الأميركية المنحازة لإسرائيل. وأتت اتفاقيات أوسلو عام 1993 لتزيد قناعة المسؤولين اللبنانيين بأن حصول السلام السريع سيسمح للبنان بأن يتبوأ مركزًا مرموقًا أكثر من ذي قبل في المنطقة. وقد تأثرت الحكومات اللبنانية بخطط الحكومة الأميركية المتحالفة مع إسرائيل عن شرق أوسط جديد، وعن إقامة منطقة تجارة حرة شرق أوسطية تشمل العرب وإسرائيل والأتراك في شبكة من العلاقات الاقتصادية والمالية المكثفة. لم تعدّل الحكومات اللبنانية المتعاقبة خططها الاعمارية المبنية على فرضية مزدوجة خاطئة (استعادة لبنان دوره التقليدي كأن لم يتغير شيء في المنطقة وحصول السلام السريع) التي لم تشمل إلا الإنفاق الباذخ على بعض البنية التحتية المركزة في العاصمة مجددًا.

2- اختصار الاعمار بالبنية التحتية لبيروت الكبرى

الحقيقة ان خطط الاعمار لم تهتم أبدًا بإعادة القدرة الإنتاجية للبلاد، سواء بشكل مباشر (عن طريق توفير القروض الميسرة لأصحاب المصانع المدمرة) أو بشكل غير مباشر عن طريق ربط خطة الاعمار بخطة نهوض صناعية، حيث تكون للصناعة الوطنية الأفضلية المطلقة لتزويد مشاريع الاعمار بالمواد والتجهيزات والمنتجات الوطنية. وهذا ما تفعله كل الحكومات الرشيدة في تنفيذ الأشغال العامة والبنية التحتية مما يدعم الصناعة الوطنية وقدرتها التنافسية.

بالإضافة إلى ذلك تمّ التركيز على بيروت الكبرى والمرافق العامة فيها من دون الاهتمام الكافي بتطبيق مبدأ الإنماء المتوازن المنصوص عليه صراحة في اتفاق

الطائف. وكما هو معلوم، فإن انعدام التوازن بين العاصمة وجوارها من جهة، وسائر المناطق اللبنانية من جهة أخرى، هو من المشاكل المزمنة في الاقتصاد اللبناني كما سبق التوضيح.

أضف إلى ذلك أيضًا تضخيم تكاليف الاعمار، ووضع أولويات غير منطقية عند التنفيذ، كترميم المدينة الرياضية وهدم المطار القديم، بعد بداية توسيعه، لإقامة مطار جديد، كذلك الأموال التي صرفت على قطاع الكهرباء بشكل جنوني من دون أن تعود مؤسسة كهرباء لبنان إلى الأداء الرفيع والأرباح التي كانت تجنيها قبل الحرب، ومن دون أن يستفيد كل المواطنين من التزويد بالطاقة بشكل متواصل وبأسعار مقبولة.

2- سياسة إدارة الدين العام

بهذا المستوى العالي من الفوائد على الليرة اللبنانية لم تتمكن الدولة خلال اية سنة من القيام بتسديد خدمة الدين العام (أي دفع الفوائد المترتبة على أصل الدين) إلا بإعادة استدانة مستحقات أصل الدين مضافة إليها الفوائد المتراكمة، لذلك شهدت المالية العامة تدهورًا خطيرًا ومتواصلًا، إذ إن الاستدانة بفوائد عالية لتسديد الفوائد السابقة المستحقة على الدين العام، أدت إلى فوائد متراكمة عظمّت من خدمة الدين العام؛ فنفقات خدمة هذا الدين أصبحت تكوّن 50% من الإنفاق، وتستنفد أكثر من 80% من ايرادات الدولة.

7- كيفية المواجهة للخروج من الأزمة؟

تعدّ البطالة بمثابة قنابل موقوتة تهدد الاستقرار، لذلك فإنّ المطلوب وضع استراتيجية شاملة في هذا الشّأن آخذة في الاعتبار أمور عديدة منها:

- تأهيل الشّباب الّذين تخرّجوا حديثًا، وتعدّ هذه النّقطة من أهم التّحديات الّتي تواجه المؤسسات وأنظمة التّعليم والتّدريب، إذ يفتقر كثير منها إلى العمالة المتخصصة في المجالات الّتي يحتاجها سوق العمل، ما يساعد على سدّ الفجوة بين العرض والطّلب على العمالة.
- خلق قاعدة معلوماتية وطنية للوظائف المطروحة والباحثين عنها، وهنا يمكن الإفادة من تجربة بعض الدّول الغربية في إنشاء بنوك قومية للتّوظيف توفّر قواعد معلومات ضخمة للوظائف الشّاغرة في القطاعين العام والخاص، يتم تحديثها يوميًا، وتكون متاحة من خلال مواقع أنترنت متخصصة أو دليل شهري يوزع بمقابل مادي رمزي على الباحثين عن العمل.
- ترشيد عملية استقدام العمالة الأجنبية، وحصرها في مهن محددة.
- إن تحقيق النّمو الاقتصادي أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق التّنمية المستدامة، والقضاء على البطالة والفقر والنّمو الحالي يبين ضعف المستوى، ولن يتسنى تحقيق ذلك من دون أن يكون هناك نمو في القطاع الخاص كأداة أساسية ورئيسة للنّمو الاقتصادي ولتوليد فرص العمل، وإزالة كل ما يعترضه من عقبات، وضرورة التّركيز على المشروعات الصّغيرة والمتوسطة الّتي من شأنها تشغيل أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل.
- ضرورة مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي

و"عقد ندوات فكرية وثقافية لتعريف المواطن بالآثار السلبية لتزايد حجم البطالة على مختلف جوانب الحياة، كذلك أهمية دور وسائل الإعلام المختلفة"[15].

- تمكين المرأة من العمل، وتوظيف قدراتها ومشاركتها في الحياة العامة لتصبح عضوًا فاعلًا في المجتمع وزيادة مجالات فرص عملها باعتبارها طاقة كامنة مهدورة.
- تشجيع التّعليم الفني المهني لكلا الجنسين، وبيان أهمية التّعليم المهني في تنمية المهارات والقدرات البشرية المعرفية والتّقنية للعمالة، وسيكون له دور مهم في تجهيز العمالة لمواجهة التّغيرات الهيكلية والتّحولات الّتي طرأت على طلب اليد العاملة في سوق العمل.
- دعم عملية التّدريب المستمر، خصوصًا التّدريب التّأهيلي والاستثمار فيه.
- دعم عملية التّعليم المستمر للقوى العاملة، خصوصًا لمن هم من دون الشّهادة الثّانوية.

ومن الاجراءات الجذرية الخاصة باصلاح البنية الاقتصادية اللبنانية:

أ- إصلاح النظام النقدي شرط أساسي للإفلات من فخ المديونية:

تكمن المشكلة الحقيقية في لبنان، في بنية النظام النقدي، وفي استخدام الدين العام المدار من قبل مصرف لبنان، لبلوغ أهداف نقدية على حساب سلامة أوضاع الخزينة، وكي نخرج من فخ الدين، نحن بأمسّ الحاجة إلى خطة لإعادة تشكيل النظام المالي والنقدي. فما نحتاج إليه في هذا البلد هو التخلص من إدماننا على بنية معدلات الفائدة المرتفعة جدًا (سواء في الدولار أو في الليرة).

ب- الدخول في النهضة الإنتاجية:

إن لبنان يتمتع بمميزات طبيعية هامة، بالإضافة إلى ما يتوفر فيه من قدرات بشرية كبيرة بفضل انفتاح لبنان على الثقافة والعلم منذ قرون وبنائه للمؤسسات التربوية الراقية.

غير ان هذه الإيجابيات لا نستفيد منها، فنحن نتعدى على مواردنا الطبيعية بشكل عشوائي: الكسارات، والتعديات على الشاطئ البحري والشواطئ النهرية، واستخدام الرمول، وتبذير المياه وتلوثها، وعدم معالجة النفايات بطريقة جدية، وقيام المؤسسات التربوية بتأهيل القدرات البشرية الشابة الى الهجرة بدلًا من العمل من أجل إبقائها في الوطن كي تكون عنصرًا محوريًا في نهضة إنتاجية وإنماء متوازن بين كل المناطق اللبنانية وكل القطاعات الاقتصادية.

وبطبيعة الحال فانه في حال حصول قناعة لدى اللبنانيين بضرورة الخروج من الوضع الحالي، فان ذلك سيتطلب تحقيق إصلاحات إضافية بالنسبة إلى التي أشرنا إليها سابقًا، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الأمور التالية:

1- إقامة سياسة دعم شاملة للنشاطات الانتاجية

على الدولة ومؤسسات التمويل اللبنانية أن تنفذ سياسة دعم نشطة تشمل كل نشاط إنتاجي جديد خارج القطاعات الخدماتية التقليدية، مثل التجارة والسياحة في العاصمة وجوارها، والمشاريع العقارية لبناء

شقق فخمة أو مجمعات تجارية. ومن أهم مكونات سياسة الدعم هذه، إقامة صناديق استثمارية مناطقية للمساهمة في رأس مال منشآت إنتاجية جديدة، وتقديم القروض بشروط مقبولة إلى المبادرين بهذه النشاطات، كذلك إقامة المناطق الصناعية والخدماتية في كل منطقة وتوفير كل التسهيلات الإنتاجية من طرقات وكهرباء واتصالات سلكية ولاسلكية وغيرها.

2- التعاون المتواصل بين المؤسسات التربوية والقطاع الخاص

إن الدخول في النهضة المرجوة يجب أن يهدف إلى جعل لبنان مركز تفوق تقنيًّا وتكنولوجيًّا مرموقًا ومشهورًا إقليميًّا وعالميًّا. ومن أجل ذلك، لا بدّ من تنسيق تام بين الجامعات ومعاهد التعليم العالي ومعاهد التدريب المهني مع كل من وزارة الصناعة وغُرف التجارة والصناعة لتوجيه الطلاب نحو المهن التي يمكن أن تكون مطلوبة في إطار هذا التغيير الشامل في السياسات الاقتصادية.

3- تأمين الحماية للنشاطات الانتاجية

في إطار النهضة المرجوة يجب العمل على حماية النشاطات الإنتاجية من أية مضاربة غير شرعية من السلع والخدمات الأجنبية، خصوصًا في المجال الزراعي والصناعي حيث وقّعت الدولة في السنين العشر الأخيرة، اتفاقات لتحرير المبادلات التجارية من القيود مع دول الجوار والاتحاد الاوروبي من دون أن تأخذ في الحسبان الوضع المتردي للقطاعات الإنتاجية.

4- مكافحة الفساد في علاقة القطاع الخاص بالقطاع العام

يجب مكافحة الفساد بطرق جدية، وفي هذا المضمار يجب أن تصبح علاقة الدولة بالقطاع الخاص علاقة شفافة ترى إلى التشاور المستمر لبلوغ أهداف النهضة الإنتاجية المرجوة، بدلًا من أن يسعى البعض من القطاع الخاص إلى الحصول من الدولة على امتيازات خاصة ومواقع احتكارية تؤمن الأرباح السهلة والضخمة ولو تمّ ذلك على حساب المستهلك اللبناني، وعلى حساب مبدأ المنافسة العادلة. وفي هذا المضمار لا بدّ من الإشارة إلى أن لبنان بحجمه الصغير لا يتحمل تشابك المصالح الخاصة والعامة كما يحصل منذ سنين بتسلّم كبار رجال المال والأعمال مراكز سياسية هامة في كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

5- استنفار قدرات الاغتراب

لا بدّ من استنفار قدرات الاغتراب المالية والعلمية والمهنية للمساهمة في الإصلاح المالي والنقدي من جهة، وفي النهضة الإنتاجية من جهة أخرى. أما على صعيد المساهمة في النهضة مباشرة فان هناك العديد من الكفاءات التقنية والمهنية الرفيعة المستوى التي يمكن أن تُقدّم خبرتها إلى كل من الدولة والقطاع الخاص لزيادة وتحسين الأداء الاقتصادي.

6- تحقيق الاصلاح الاداري

من المكونات الأساسية للنهضة الانتاجية الشاملة إصلاح إداري شامل وجديّ، بالإضافة إلى تحقيق اللامركزية بنقل بعض مهام الدولة في الشأن

الاجتماعي والتربوي إلى البلديات واتحادات البلديات بالترافق مع نقل جزء من الموظفين المعنيين في جهاز الدولة المركزي إلى الأجهزة المحلية وترشيد عدد الموظفين في الإدارات المختلفة.

- خاتمة

يمكن القول إنّ البطالة هي بقاء الفرد بلا عمل وعجزه عن الكسب بغض النظر عن أسباب ذلك، كما أن البطالة تاريخيًّا تحكّمت فيها ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية، وبالنظر إلى ما ذكر من أرقام فلا مجال للشّك في أنّ البطالة قد تجاوزت الخطوط الحمراء، فللبطالة انعكاساتها على المجتمعات ماديًّا ومعنويًّا وعلى جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسّياسية والثّقافية، ما يتوجب على الجميع إن كانوا أفرادًا أم حكومات، الإسراع إلى تدارك المشكلة واحتوائها عن طريق إيجاد علاج مناسب لها للنّهوض بالمجتمع ومؤسساته المختلفة.

***

الهوامش

*** دكتور في قسم الجغرافيا في كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الجامعة اللبنانية**

[1]- الخضري، سعيد: **أزمة البطالة وسوء استغلال الموارد العربية**، دار النهضة العربية، بيروت 1989، ص: 7

[2] عجوة، عاطف: **البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرّياض 1985، ص: 20.

[3] م. ن.، ص: 22.

[4] صالح، عباس: **العولمة وآثارها في البطالة والفقر التّكنولوجي في العالم الثّالث**، الاسكندرية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص:90.

[5] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1996، نقلًا عن كتاب **الحل الاسلامي لمشكلة البطالة** لمرسي كمال الدين عبد الغني، ص:23.

[6] أحمد، ماهر: **تقليل العمالة**، الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2000، ص: 353 .

[7] م. ن.، ص: 81 .

[8] مرسي، كمال الدين عبد الغني: **الحل الاسلامي لمشكلة البطالة**، الاسكندرية، مصر، دار الوفاء، 2004، ص21.

[9] أحمد، ماهر: **تقليل العمالة**، ص: 83 .

[10] المسح العنقودي للقوى العاملة، وزارة الشؤون الاجتماعية، 2009.

[11] مسح الأوضاع المعيشية للأسر، إدارة الاحصاء المركزي، 2007.

[12] المسح العنقودي للقوى العاملة، وزارة الشؤون الاجتماعية، 2009

[13] المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، إدارة الإحصاء المركزي، 2009.

[14] المسح العنقودي للقوى العاملة، وزارة الشؤون الاجتماعية، 2009

[15] مرسي، كمال الدين عبد الغني: **الحل الاسلامي لمشكلة البطالة**، ص:29.

***

المصادر والمراجع:

- أحمد، ماهر: تقليل العمالة، الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2000.
- الخضري، سعيد: أزمة البطالة وسوء استغلال الموارد العربية، دار النهضة العربية، 1989.
- صالح، عباس: العولمة وآثارها في البطالة والفقر التّكنولوجي في العالم الثالث، الاسكندرية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2004.
- عجوة، عاطف: البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدّراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1985.
- مرسي، كمال الدين عبد الغني: الحل الإسلامي لمشكلة البطالة، الاسكندرية، مصر، دار الوفاء، 2004.
- مسح الأوضاع المعيشية للأسر، إدارة الاحصاء المركزي، 2007.
- المسح العنقودي للقوى العاملة، وزارة الشّؤون الاجتماعية، 2009.

***